من ينقذ هـــؤلاء الفقـــراء

عمل سيارات الاجرة القديمة يتلاشى امام فيض سيارات المنفيست

بغداد - حازم الشرع

جلس جاسم جياد، ٤١ عاماً، الى جانب سيارته المتربة من نوع (تويوتا كورونا- فينتاج) السبعينية المركونة امام داره.
كانت السيارة في السابق المصدر الوحيد لرزقه، تسمح له بالعمل كسائق أجرة غير رسمي (خصوصي) لكنها الان لا تساوي شيئاً لان احداً لا يرغب الركوب في مثل هذه السيارة القديمة.
وقال جاسم (لا اعرف ماذا افعل.. أني أرى الركاب على الطريق لكنهم لا يؤشرون لي، وعندما اتجاوز وأراهم في المرآة خلفي أرى انهم يوقفون سيارة جديدة. ان من حق الراكب ان يستأجر سيارة جديدة، لكن ماذا افعل؟ انا لا استطيع شراء سيارة جديدة، ولا استطيع دفع كلفة التصليحات المستمرة التي تحتاجها السيارة، لذلك تركتها مركونة خارج المنزل وقال (بعت بعض أثاثي لدفع نفقات التصليح والتفت الآن الى الله راجياً الحصول على عمل آخر.

سيارات.. انهارت اسعارها

لقد ظل العراقيون الفقراء لسنوات عديدة يجمعون بمشقة ما يمكنهم توفيره للقيام بالاستثمار الوحيد الذي يتيح لهم العيش الكريم. ان هذا الاستثمار بالنسبة لاشخاص مثل جاسم، يعني السيارة، والتي مهما كانت قديمة او مستهلكة، يمكن ان تسمح لهم بالعمل كسائق اجرة بشكل غير رسمي.
وان نسبة الجرائم المرتفعة والنقص في الوقود الى جعل مهنة سائق الاجرة محفوفاً بالمخاطر ويستهلك الكثير من الوقت، لكن المشكلة الاصعب تأتي من انهيار نظام الكمارك الذي أدى الى تدفق سيل هائل من السيارات الجديدة الى داخل العراق، مدفوعة من الاموال الجديدة التي دخلت البلاد.
وهذا قد دمر عمل أولئك الذين لا يملكون الا سيارات عتيقة ومتعبة.
وتحدث السواق عن اضطرارهم لبيع حلي زوجاتهم وأثاثهم، بل حتى بيوتهم لشراء سيارة لم تعد تكسب ما يكفي من المال.
وقد باع عادل سليمان وهو اب لسبعة اولاد بيته لشراء سيارة (فولكس واكن) برازيلية الصنع موديل ١٩٨٧.
وقال (خططت اذا وجد احد اولادي عملاً، سأبيع السيارة وأشتري بيتاً بسيطاً في منطقة بعيدة من بغداد، لكن قيمة السيارة لا تتجاوز الان عشر سعر الدار).
وقال، نتيجة لذلك (فقد انهار مستقبلي ومستقبل عائلتي).
وبدأ بعض السواق يعملون في الساعات المتأخرة من الليل، بينما لا يجازف بذلك اصحاب السيارات الاغلى ثمناً بسبب مخاطر السياقة في الليل.

أعمل في الليل الموحش

وقال قيصر لؤي، ٢٨ عاماً (بدأت العمل في الليل المرعب لبغداد لأنني لا أكسب شيئاً من العمل في النهار). ان سيارة قيصر المرسيدس موديل ١٩٧٥). (لا تشجع أحداً ان يركب فيها لانها اصبحت عتيقة وقبيحة. وبالرغم من ذلك، فقد حاول اللصوص قتلي مرتين لسلبها، لكنني نجوت).
وقال قيصر ثمة مخاطر ايضاً في (ان القوات الامريكية ورجال الشرطة يشتبهون بالسيارات ليلاً، وبدأوا يطلقون النار عليها، وقد تعرضت مرة لمثل هذه التجربة، لكنني نجوت).

لا وجود للمواد الاحتياطية

في غضون ذلك، يقول السواق ان محلات المواد الاحتياطية لم تعد تخزن المواد القديمة، واصبح المصلحون (مشغولين) فجأة عندما نراجعهم لتصليح الموديلات القديمة.
وقال الميكانيكي خليل اسماعيل، ٣٣ عاماً، (أنا ارفض تصليح السيارات القديمة. ليس لأنني متكبر، لكن اصحاب السيارات الجديدة سيعتقدون ان محلي بلا خبرة في تصليح السيارات الجديدة عندما يشاهدون السيارات القديمة في محلي).
ووجد قليل من السواق أساليب اخرى لكسب الرزق من سياراتهم المستهلكة.
وقد استغل السائق صالح كاظم، ٣٥ عاماً، النفط الرخيص المدعوم من الدولة، وطوابير الانتظار الطويلة للحصول على الوقود، فحول سيارته الشوفرليت كابرس- موديل ١٩٧٩ الى شاحنة يبيع فيها الوقود في السوق السوداء.
ويمنع الناس عادة في محطات الوقود من ملء العبوات البلاستيكية لايقاف عملية اعادة بيع الوقود في السوق السوداء.
والتف صالح على هذا القرار وذلك بتثبيت خزان وقود كبير الحجم في سيارته، ليتمكن من ملئه ثم يتوقف على جانب الطريق يبيع الوقود لاصحاب السيارات المارة، وهو اجراء يصحبه الخطر والممنوع.

انتظار التعويض

وعلى صعيد آخر يعتقد بعض السواق ان على الحكومة ان تجد لهم مخرجاً.
الا ان هذا غير مرجح ان يحدث في وقت قريب، بحسب ما ذكر اللواء جاسم جلاب، مدير دائرة المرور في العراق الذي قال: (لقد رفعنا قضية تعويض أصحاب السيارات القديمة الا انها لا تزال قيد الدرس، ولن يحدث شيء في المستقبل القريب).
وقال الراكب زياد حمزة، ٣٠ عاماً، الذي يستخدم سيارات الاجرة بانتظام: (هذه هي الحياة. انها مرحلة انتقالية ومع كل تغيير لا بد ان يتعرض احد للأذى. ويكمن في هذا التغيير تطور المجتمع والتخلص من السيارات القديمة التي تلوث البيئة. أنا في انتظار تحسن الوضع الامني، ليتمكن كل واحد من التمتع باسلوب حياة جيد ويبدل سيارته القديمة بأخرى جديدة).

تصوير/ نهاد العزاوي

خطوة موفقة لإعادة انسيابية السير على الخط السريع

كتب مندوب (المدى)

في الوقت الذي زحفت فيه الفوضى التي شهدتها بغداد إلى ابرز محرمات السير الدولية، تلك هي الخطوط السريعة مما اسهم في تعميق ازمة الاختناقات المرورية، بادرت اجهزة الشرطة العراقية للمساهمة في حل جزء حيوي من ذلك التعقيد.
فخلال الايام الماضية شهد شارع (محمد القاسم للمرور السريع) دوريات مكثفة من قبل اجهزة الشرطة لمنع وجود الباعة المتجولين على هذا الخط الدولي الحيوي بالاخص باعة مادة البنزين الذين احتلوا اجزاء واسعة من الشارع وتسببوا في ارباك حركة المرور، وحدوث اختناقات مرورية، بسبب توقف العديد من المركبات لاكثر من خط للتعامل حول اسعار البنزين.
ان هذه الظاهرة السلبية لم تعرقل انسيابية المرور وحسب، لكنها ادت إلى وقوع العديد من حوادث السير جراء التوقف المفاجئ لبعض سواق المركبات.
لذلك سعت اجهزة الشرطة إلى ملاحقة هؤلاء الباعة المتجولين، ومصادرة العبوات البلاستيكية منهم التي تحتوي على مادة البنزين، واعادة الانسابية الى هذا الشارع الحيوي الذي لا يجوز التوقف فيه اصلاً إلا لحدث طارئ.
بيد ان هذا الاجراء وحده لا يكفي بل يتطلب تضافراً من قبل كل الاجهزة ذات العلاقة، بالاخص وان اجزاء واسعة من عوارض سياج هذا الشارع الحيوي قد اقتلعت من اماكنها، واستحدث سواق المركبات ممرات غير نظامية للدخول إلى هذا الشارع والخروج منه بشكل مزاجي وعشوائي، الا ان الاخطر من كل ذلك اقتلاع اجزاء واسعة من سياج الجزرة الوسطية الفاصلة بين جانبي الذهاب والاياب، مما دفع بعض المغامرين وعديمي الشعور بالمسؤولية إلى عبور هذا الشارع السريع عرضياً دون مبالاة بحياة وارواح ركاب الحافلات الاخرى.
ان الجهد يجب ان ينصب على اعادة سياج وحواجز الخط السريع بشكل نظامي، واعادة اغلاق كل الفتحات غير النظامية فيه، بالاخص تلك التي استحدثها البعض في الجزرة الوسطية، واعادة تبليط الاجزاء المتضررة منه، وتسيير دوريات منتظمة للشرطة العراقية، ولشرطة المرور ليلاً ونهاراً لضمان عدم خرق قواعد السير فيه، وفرض الغرامات على المخالفين.
ما زلنا في موسم الصيف ونحن نعيش هذا الاختناق المروري في مسارات خطوط السير السريعة، ترى كيف سيكون الوضع لو بقيت الامور على حالها ونحن ننتظر فصل العودة إلى الدراسة!؟
هذه القضية بحاجة إلى وقفة جادة من قبل جميع الجهات ذات العلاقة ، وبالاخص ان الوقت يسمح الآن بعلاجها.

بعد انعقاد المؤتمر الأول لإقليم الجنوب

أبناء ميسان بين مؤيد ورافض وداعٍ إلى استفتاء شعبي بشأن الفدرالية الجنوبية المقترحة

ميسان/ محمد الحمراني

نظمت إدارة محافظة ميسان المؤتمر الأول لمناقشة إقامة إقليم الجنوب الموحد حسب النظام الفدرالي وبحضور عدد من الوفود من محافظتي البصرة وذي قار إضافة إلى ميسان واعتبر هذا المؤتمر بداية جيدة لمؤتمرات أخرى تعقد مستقبلاً في محافظتي البصرة وذي قار ولكن هل من الممكن اتخاذ قرار الانفصال لقناعات المسؤولين في المحافظة فقط وهل لأهالي مدينة العمارة رأي بذلك، هذا ما حاولنا التعرف عليه من خلال هذا الاستطلاع.

إرباك في التفكير

المواطن (محسن خلف) ميكانيكي قال أنا لا أعرف ماذا تعني الفدرالية ولكنني أعتقد إن تقطيع البلد وفق أهواء البعض سيجعلنا لقمة بيد الطامعين ومن الضروري أن نتوحد ونتماسك في زمن كل شيء فيه مفكك وأضاف: نحن بعد سنوات من ظلم صدام لا نريد خطط على الورق، نريد من المسؤولين أن ينجزوا ما تحتاجه المحافظة من نواقص ولا نرغب بتقطيع بلدنا.
أما الأستاذ الجامعي (ح. ر) فقال: إن إقامة إقليم في الجنوب فكرة ليست عراقية وتحتاج المنطقة إلى قيادات سياسية لها تاريخها وهذا غير متوفر في المحافظات الجنوبية الآن والضغوطات التي عاشها الجنوب خلال حكم البعث أسهمت في عدم بروز أسماء سياسية لها قاعدة جماهيرية.
مواطن آخر اسمه (جوحي فليح) وهو سائق سيارة أجرة أجاب عن سؤالنا بما يلي: أصبحت القرارات في مدينة العمارة بيد أشخاص لا أحد يعرفهم ولا نعرف من أين أتوا.. أخذوا مناصبهم بالقوة وينفذون أفكارهم بالقوة.. نحن نريد أخذ آراء المواطنين في كل صغيرة وكبيرة. وليعلم المسؤولون بالمحافظة بأن ليس هناك مكان لمن يريد أن يصبح دكتاتوراً وينفذ أفكاره في الظلام.
المواطنة (خ. ع) معلمة أجابت بلغة أقل تشنجاً وقالت هناك دول انتعشت بفضل النظام الفدرالي وانتهت معها كذلك حقب مظلمة بفضل هذا النظام.. أعتقد أن المسؤولون في المحافظة من المهم جداً أن يدرسوا هذه الخطوة قبل الإقدام عليها وأضافت: إن أي إرباك في تفكير المواطن سيجعله يشك في أهلية المسؤول.. نحتاج حواراً فاعلاً وبعد ذلك نختار النتائج الأفضل.

المواطن يحلم

الدكتور (م. ر) قال بأن هذا الموضوع يحتوي على بعض العجالة.. علما بأن تطبيق النظام الفدرالي على مجموعة من أفراد المجتمع، تحتاج إلى أن يعي هذا المجتمع، ماذا تعني الفدرالية وكيف يمكن تطبيقها، لا نريد أن نرتدي ثياباً ليست ثيابنا ولا يمكن تطبيق نظام غربي على مجتمع شرقي.. هذه الخطوة تحتاج إلى زمن وأعتقد بأن مناقشتها الآن أو عقد مؤتمر بخصوصها، يحتوي على الكثير من الاستعجال.
(ماجد محسن) صاحب دكان أجاب بطريقة من لا علاقة له بكل شيء فقال: أنا لا علاقة لي بالسياسة ولا أفهم منها كثيراً ولا أريد أن أتحدث عن أطراف معينة لأن أغلبها يعتمد القوة في تعامله مع الموطنين.. أنا رجل بسيط أعيش في دكاني، والنظام الفدرالي لا يضيف شيئاً لعملي وهذا ما حصل خلال حكم صدام وبعده. ثم أضاف بعض الكلمات التي تبدو انتقادية: إن دعاة الفدرالية عينوا أقاربهم في الوظائف وحصلوا على أفضل السيارات وتركوا المواطن البسيط يحلم مثلما تركه صدام يحلم أيضاً.
شاب اسمه (عماد حسن) يعمل مصوراً متجولاً قال: أنا خريج كلية الهندسة ومع ذلك أعمل في هذه المهنة الشاقة، لعدم وجود فرص تعيين.. أتمنى على المسؤولين في محافظة ميسان أن يتركوا موضوع الفدرالية جانباً ويهتمون بأوضاعنا الاجتماعية.. فحتى هذه اللحظة لا توجد أعمال نزيهة داخل محافظة ميسان.. لقد سرقوا أغلب الأملاك العامة ولا توجد رقابة على المسؤولين الكبار في المحافظة والسيد المحافظ لم يصل إلى أي ناحية أو قضاء ولم يلتق بالشرائح الفقيرة.. ثم عرج على موضوع الفدرالية قائلاً: إنها أفكار تخدم المسؤولين وتخدم المحتل ولا تخدم أهل البلد، وعدم التفكير بالمواطن.. يذكرنا بالتفرد بالآراء، الذي ساد حكم النظام المقبور.

ولنا كلمة

من الضروري جداً أن ليُشرك المسؤولون في محافظة ميسان مواطنيهم في حالة اتخاذ قرار معين.. لقد انتهى زمن القرارات السريعة والمزاجية وأصبح من الضروري إشراك المواطن في استفتاء تشرف عليه جهات محايدة فالعمل وفق النظام الفدرالي في المنطقة الجنوبية وإقامة إقليم الجنوب الموحد.. ربما لا يخدم أبناء الجنوب لعدم وجود قدرات مؤهلة لإدارة الكثير من المصانع والمواقع أو ربما يشعر بعض السكان بالتقسيمات التي خطط لها الاحتلال.. إنها مجرد آراء، ولكن لا بد أن تؤخذ في عين الاعتبار.. حتى لا تتكرر في بلدنا كارثة السلطة الشمولية.. مرة أخرى.

البعض دعا المسؤولين إلى الابتعاد عن الدكتاتورية في اتخاذ مثل هذا القرار المستعرع

ناقوس الخطر يدق في العمارة

فلاحون زرعوا بذور الحشيشة التي استقدموها من افغانستان وآخرون يتاجرون بها بحثاً عن الغنى

ميسان/ المدى

الكثير من الشباب العراقي، لم يكن يعرف ما هي الحشيشة وما مفعولها؟. وعلى الرغم من ان النظام السابق كان يرتدي الاقنعة بجملاته الايمانية ولكنه شجع باعة (الحبوب)المنومة لتنشر ظاهرة (الكبسلة) وولدت هذه الظاهرة ظواهر اخرى مثل (سم السيكوتين) واستعمال شراب السعال كمسكر ولكن بعد سقوط النظام، انتشرت ظاهرة تهريب وبيع (الحشيشة) بسبب الفراغ الموجود على الحدود العراقية - الايرانية.

الطريق الى الحشيشة

اغلب السكان الذين يقطنون على الحدود المحاذية لإيران كان يعملون في تجارة (الحشيشة) حيث كان النظام السابق يحاربها ظاهرياً ويسهم في دعمها سراً.. فإذا سقط احد اعوان النظام بيد السلطات، يخرج بعد لحظات وممكن تبرير ذلك بأنه يتاجر في الاغنام او انه كان في رحلة لصيد الغزلان قرب الحدود. اما اذ سقط في الفخ من لا علاقة له بأجهزة الامن والاستخبارات فسيكون مصيره اما اخذ بضاعته منه وتركه بعد وساطات كثيرة واخذ مبالغ مادية كبيرة اما الخيار الثاني.. فهو اعدامه امام الجماهير بتهمة المتاجرة بمواد ممنوعة.
بعد سقوط نظام صدام وفي ضوء الوضع الامني القلق والتدخل الخارجي اصبحت المتاجرة بالحشيشة من ضمن الكثير من المتاجرات الممنوعة، التي دخلت الى البلد وبدأت تتواجد الكثير من الجماعات في مقاهٍ خاصة وفي محال معروفة في سوق العمارة الكبير واصبح لهؤلاء (معاميل) وفي بعض الاسواق الشعبية اصبح الترويج لها علانية من خلال وضعها في السيجارة وعلى الرغم من عدم وجود حالات ادمان للمخدرات (حسب احصائية دائرة صحة ميسان) الا ان اغلب القاطنين في مدينة العمارة يعرفون الكثير من اصحاب الاموال والذين يعملون الآن كمقاولين في حملة اعمار العراق الجديد هم من تجار الحشيشة السابقين ولكن ماذا لو انتشرت المخدرات بين المراهقين من سكان مدينة العمارة.. ماذا بإمكاننا ان نقول حينها؟ هل تقول ان سبب ذلك الوضع الامني الرديء هل نقول ان جهاز الشرطة ما زال ضعيفاً ويحتاج الى الدعم والمساعدة؟ ان هذا الوباء، الذي يجلبه بعض ضعاف النفوس.. يحتاج الى متابعة اسباب دخوله وتتبع المجرمين لحل شبكات المتاجرة بالحشيشة وكيفية معالجة هذه المشكلة.

اموال طائلة

في غرفة العميد اسماعيل الماجدي قائد شرطة العمارة سألناه عن الاجراءات التي اتخذتها مديريته في مكافحة ظاهرة تهريب الحشيشة فأجاب:
ان هذه الظاهرة، ليست جديدة وانها كانت تمارس في عهد النظام السابق وبعد الانفلات الامني، الذي رافق سقوط الحكومة السابقة ازدادت عصابات التهريب وقامت مديريتنا بدهم بعض الاوكار، التي تتاجر بالحشيشة وأحيلوا الى القضاء وكذلك ضبطنا عصابتين.. كانت بحوزة الاولى (١٠ كغم) من الحشيشة والثانية (٤٥٠ كغم) وكذلك احيل افرادها الى المحاكم.
واضاف: ان رجال الشرطة، ليس بإمكانهم منع عمليات التهريب القادمة من الحدود الايرانية. لعدم وجود حرس حدود وهذا ما جعل المنطقة، ساحة فارغة، امام المتجاوزين على القانون.
في قضاء الكحلاء التقينا المواطن (ماجد خلف) الذي اكد ان منطقتي الكحلاء والعزير في محافظة ميسان.. هما مصدر دخول الحشيشة واغلب الذين يعملون فيها من الريفيين ولهم طرق خاصة ومعارف من مروجي الحشيشة وبعض الفلاحين القاطنين على الحدود.. ذهبوا الى افغانستان وعادوا معهم بذور انواع مختلفة من المخدرات ولكنهم فشلوا في زراعتها في التربة العراقية علماً بأن اغلب الكميات التي تدخل من الحدود الايرانية تباع في اكثر الاحيان قرب حدودنا مع المملكة العربية السعودية.
وعن الدوافع الرئيسة للعمل في تجارة الحشيشة قال (ماجد خلف) الذين يعملون بهذه التجارة المنوعة لا علاقة لهم في تخريب الاقتصاد الوطني ولا يحملون أي هم وطني او تخريبي ما يعنيهم انهم يحصلون على اموال طائلة.. كل ما تحتاجه مغامرة ساعات او ايام قليلة.

مقترح

اذن القضية تهتم بالمصالح الشخصية ولكن خطر الحشيشة له تأثير على المصالح الوطنية، وعلى الحكومة العراقية المؤقتة ان تهتم في مكافحة الحشيشة وتسعى بجدية لإقامة حرس حدود من اصحاب الكفاءة، لغلق جميع المنافذ.. فالمواطن العراقي البسيط من السهل التغرير به بعد سنوات من الحاجة ويحتاج دائماً الى التوعية والمواجهة من اجل القضاء على ركام السلبيات، التي تركها لنا النظام السابق والمتاجرة بالحشيشة...
تعتبر من اخطر هذه السلبيات، التي تحتاج الى حملة سريعة لمكافحتها.